



تضامن

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
يناير 2016

تضامن

المشرف العام: ا. نوري عبد الرزاق

تحرير: إيمان عبد المقصود

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
يناير 2016

المراسلات : الرقم البريدي ٦١-١١٥٥٩ مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: ٢٣٦٢٢٩٤٦-٢٣٦٣٦٠٨١ (٢٠٢)
الفاكس: ٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)
٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود - المنيل - القاهرة
البريد الإلكتروني:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

نشاطات المنظمة

هذا في الوقت الذي تقوم به القوات المسلحة العراقية بتحرير المناطق المحتلة من قبل داعش وتحقيق إنتصارات لاسيما في الفترة الأخيرة بمدينة الرمادي.

إن الخراب والدمار الذي يخلفه الإرهاب في كل من العراق و سوريا و دول أخرى تمتد من أفغانستان إلى نيجيريا مروراً بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليؤكد أننا بحاجة فُصوى إلى توحيد كافة الجهود والقوى وتعبئة جميع الإمكانيات الممكنة لمكافحة ودحر الإرهاب.

إن السكرتارية الدائمة تتقدم بخالص العزاء لضحايا التفجيرات الإرهابية وتتمنى الشفاء للمصابين، وتأمل بأن يستعيد الشعب العراقي عافيته.

*** **

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية البيان الآتي:

قامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتفجير قنبلة نووية مؤخرا مما تسبب في تصاعد حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وآسيا وجميع أنحاء العالم.

تنضم منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية للجهد الدولي المبذول في دعم قرارات مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الإنتشار النووي التي تهدف للقضاء على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل وتحقيق مناطق خالية من الأسلحة النووية.

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بيان حول:

زيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية لجمهورية مصر العربية

إن زيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ إلى جمهورية مصر العربية في ضيافة رئيسها وشعبها هو تعبير له دلالة ومعنى يفوق معنى العلاقة التقليدية بين أي دولتين فعلاقة الصين الشعبية على المستوى الرسمي والشعبي مع مصر رسميا وشعبيا يؤكد عمق هذه العلاقة في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والتي امتد أبعادها على مستوى جمهورية مصر العربية، وبذلك فقد ضربت الصين نموذجا رائعا لهذه العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات وعليه فإن منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ترحب ترحيبا بالغا بهذه الزيارة وتعتبرها ترسيخا للعلاقة الوطيدة بين القيادتين المصرية والصينية.

*** **

إدانة

تدين منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بشدة العمل الإجرامي المشين الذي قامت به عصابات داعش وتنظيمات إرهابية أخرى من تفجير مساجد ومناجر ومنشآت مدنية أخرى في مناطق مختلفة في العراق.

المصادقة عليه مع ما يتضمنه من نصوص قامعة للحريات وتتعارض مع روح ونصوص الدستور والمعايير الدولية. لذا ندعو الى رفع مشروع القانون من جدول أعمال مجلس النواب وسحبه من قبل مجلس الوزراء لإعادة النظر فيه بشكل جذري وبما ينسجم مع مبادئ الديمقراطية التي تشكل حرية التعبير والتظاهر السلمي جوهرها.

المجلس العراقي للسلام والتضامن

٢٠١٥/١٢/١٩

*** **

المجلس العراقي للسلام والتضامن

محضر اجتماع هيئة السكرتارية الأول بعد المؤتمر العام الرابع

٢٠١٥/١١/٢٨

عقدت هيئة سكرتارية المجلس العراقي للسلام والتضامن، اجتماعها الأول يوم السبت الموافق ٢٠١٥/١١/٢٨ بحضور نواب الرئيس والسكرتير العام وعدد من أعضاء هيئة الرئاسة وبعد اكتمال النصاب ناقش المجلس جدول الأعمال: في البدء أشار السكرتير العام إلى مضامين خطاب رئيس المجلس في المؤتمر العام الرابع، في المحاور الأساسية للأزمة السياسية في العراق وحركة الاحتجاجات ورسالة المجلس العراقي للسلام والتضامن وتوجهاته.

ناقش المجتمعون جدول الأعمال:

- تقييم التحضيرات للمؤتمرات ونتائجه.
- تحديد المهام والتوجهات القادمة.

تدعو منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية الأطراف الستة المعنية بقضية كوريا لمواجهة وإحتواء هذا التصاعد، كما ترى منظمة التضامن أنه ينبغي أن تسود شبه الجزيرة الكورية سلام وأمن دائم.

*** **

بيان صحفي

المجلس العراقي للسلام والتضامن

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٩ تم عقد ندوة حوارية لمناقشة مشروع قانون (حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي). ضمن نشاطات المجلس العراقي للسلام والتضامن.. حيث تم طرح عدد من أوراق العمل ومناقشتها تناولت مشروع القانون من جوانبه المختلفة على ضوء الموثيق الدولية التي صادق عليها العراق وأصبحت جزءاً من منظومته القانونية والنصوص الدستورية ذات العلاقة.

وكان هنالك أجماع بأن المشروع المذكور بما تضمنه من فقرات تضيق من حرية التعبير والحق في التظاهر ولا ينسجم مع الحراك الجماهيري الكبير الذي يغطي ساحات التظاهر في جميع محافظات العراق وخرجت الندوة الحوارية بتوصية لعقد اجتماع موسع خلال فترة قريبة لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال إضافة للشخصيات الوطنية المهمة لغرض الخروج بتوصيات محددة تمهيداً لرفعها الى الرئاسة الثلاث والمنظمات الدولية والجهات المعنية.

وحيث ان المشروع قد تم قراءته لمرتين مما يعني إمكانية عرضه للتصويت بصيغته الحالية مما يشكل خطورة تتمثل بإمكانية

- إشراك الشباب والشابات فى الهيئات القيادية للمجلس.

ثالثاً: مكاتب ولجان الاختصاص:

تداول المجتمعون تجربة اللجان فى الفترة من المؤتمر الثالث إلى المؤتمر الرابع، وطرحت عدة آراء بصدد تقليص اللجان، إلى جانب تفعيلها، ان تكون من الأعضاء الذين لهم رغبة فعلية بالإنضمام لها، ولذا تقرر تعميم عناوين اللجان على كافة أعضاء هيئة الرئاسة، لغرض إبداء الرأى بالمشاركة بأى منها وبهذا السياق تقرر تسمية اللجان الرئيسية التالية:

- لجنة العلاقات والمصالحة الوطنية.
 - لجنة النشاطات والعمل المدنى الاجتماعى.
 - لجنة الشؤون الإدارية.
 - لجنة الشؤون المالية.
 - لجنة المرأة والشباب.
 - لجنة الإعلام والنشر.
 - لجنة حقوق الإنسان.
 - اللجنة الاقتصادية.
 - اللجنة القانونية.
- هذا وتقرر تشكيل اللجنة الإدارية من :

- د.أحمد على إبراهيم
- كامل مدحت
- رياض فرحان
- فوزى البريسم
- مجيد السعد

رابعاً: الوضع التنظيمى:

١- اتفق المجتمعون على أهمية الإنفتاح على القوى المجتمعية والشخصيات الاجتماعية والثقافية والجمعيات

- التداول بشأن مكاتب (لجان) الاختصاص.
- الوضع التنظيمى.
- الوضع المالى.
- العلاقات والتنسيق مع الفعاليات والمنظمات المدنية.

وتوصل الاجتماع إلى القرارات والتوصيات التالية:

أولاً: عد المجتمعون المؤتمر الرابع، مؤتمراً ناجحاً بمعايير مؤتمرات منظمات المجتمع المدنى من حيث الإعداد والتنظيم، كما أشير إلى جملة أمور سلبية تتعلق بإدارته، وتأخر إصدار البيان الختامى، فضلاً عن بعض الملاحظات بخصوص خطاب رئيس المجلس سيما عدم تعرضه إلى إحداث سبايكر والموصل.

ثانياً: فى مجال التوجهات .. جرى التأكيد على:

- العمل من أجل المصالحة الوطنية الحقيقية باعتبارها نشاطاً مجتمعياً ومدنياً وسياساً.
- تجريم الطائفية.
- الحرب ضد داعش، التصدى للإرهاب، النازحون.
- تعزيز العلاقات مع القوى المدنية ومنظمات المجتمع المدنى.
- تعزيز الشراكة مع لجان التضامن العربى، والأفروآسيوى ومجلس السلم العالمى.
- إيجاد روابط جديدة مع المنظمات الدولية العاملة من أجل السلام والديمقراطية.

٢- الإلتزام بضوابط الإلتساب إلى المجلس والعمل مجدداً بنظام الهويات لقاء مبلغ محدد.

٣- تقرر أن يشارك أعضاء هيئة الرئاسة والسكرتارية بسياق التبرع شهرياً مبلغ (٢٥٠٠٠) ألف دينار.

سادساً: إعلام المجلس:

١- تم التوجيه بإعادة النشر بالموقع الإلكتروني وتغذيته من قبل أعضاء هيئة الرئاسة، بأشراف مباشر من اللجنة الإدارية واللجنة الإعلامية.

٢- تقرر العمل لإصدار نشرة إعلامية باسم المجلس بدلاً من مجلة (تضامن) بشكل مؤقت ودراسة إمكانية إعادة إصدارها.

وفي نهاية الاجتماع بادر د. علي الرفيعي بالبداية بجمع التبرعات من المشاركين في الاجتماع.

مجموع التبرعات:

٧٧٥٠٠٠ ألف دينار

٣٠٠ \$ دولار

٣٠٠ يورو

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

بيان صحفي

مركز الميزان يطالب بوقف العمل بعقوبة

الإعدام والتوقف عن استخدام قانون

العقوبات الثوري

أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بهيئة القضاء العسكري في محافظة غزة، يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/١/١٣، حكمين بالإعدام شنقاً بحق أربعة مواطنين وهي على النحو الآتي: حكماً بحق ثلاثة أشقاء

والنقابات وإيجاد شبكة موسعة للناشطين من أجل السلم الأهلي والمجتمعي والعالمي. كما أكد المجتمعون على ضرورة إعادة نشاط العاملين من أجل السلم في المحافظات بطريقة سلسة وتشجيع العمل الطوعي دون تكاليف باهظة، والبحث عن مبادرات كل في محافظته من شأنها إشراك أوسع لقطاعات بمجال العمل المدني من أجل السلم والمصالحة وتعزيز الديمقراطية وكشف ملفات الفساد. ولأجل ذلك تقرر إعادة العمل مكتب الإدعاء العام الشعبي وتكليف اللجنة القانونية بوضع رؤية تفصيلية وتنفيذية لهذا المشروع.

٢- من الأهمية إنتظام اجتماعات هيئة الرئاسة والسكرتارية ولجان الاختصاص، وعليه تقرر أن تكون:

● اجتماعات هيئة الرئاسة كل أربعة أشهر.

● اجتماعات السكرتارية كل شهر، وعند الضرورة بدعوة من رئيس المجلس أو من ينوب عنه.

● كتابة وتوزيع ونشر محاضر الاجتماعات على كافة أعضاء هيئة الرئاسة.

خامساً: الوضع المالي:

١- جرى الحديث عن الوضع المالي للمجلس، بسياق تفعيل مصادره المالية، وتنويعها والاعتماد الذاتي بتشجيع العمل التطوعي.

مركز الميزان لحقوق الإنسان وفي الوقت الذي يعيد التأكيد على موقفه المبدئي المناهض لعقوبة الإعدام، فإنه يؤكد على أن عقوبة الإعدام كعقوبة لم تحقق الردع ولم تمنع الجريمة. كما يجدد مطالبته بوقف العمل بها تمهيداً لإلغائها من التشريعات الفلسطينية واستبدالها بعقوبات أخرى بمجرد عودة المجلس التشريعي لممارسة عمله الطبيعي. كما يطالب بوقف تنفيذ أحكام الإعدام السابقة والتي لم تنفذ حتى الآن مع تأكيده على ضرورة اتخاذ العقوبات الرادعة بحق مرتكبي الجرائم الخطيرة وعدم التهاون معهم بما يساهم في حماية المجتمع وتحسينه.

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

خبر صحفي

الميزان يصدر تقريره السنوي حول

الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال في

قطاع غزة

أصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان تقريره السنوي للعام (٢٠١٥)، حول الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال في أوقات النزاع المسلح، حيث يتناول التقرير انتهاكات قوات الاحتلال بحق الأطفال في قطاع غزة وكذلك الأحداث الداخلية المرتبطة بالصراع التي ألحقت الضرر بهؤلاء الأطفال وذلك منذ ٢٠١٥/١/١، حتى ٢٠١٥/١٢/٣١.

ويبدأ التقرير باستعراض السياق التاريخي والتسلسل الزمني للوصول إلى القرار ١٦١٢ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والخاص بحماية الأطفال في

وهم حضورياً بحق المواطن (أ، ج) ٢٣ عاماً ونزيل في مركز إصلاح وتأهيل غزة (سجن الكتيبة)، وغيباً بحق شقيقه الآخرين المواطن (ح، ج) ٣١ عاماً، والمواطن (م، ج) ٢٨ عاماً، وحكماً غيباً بحق المواطن (ك، ص) ٨٥ عاماً، وجميعهم من سكان محافظة غزة، وجاء الحكم استناداً لتهمة التخابر مع جهات معادية بخلاف قانون العقوبات الثوري لعام ١٩٧٩م.

وتشير المعلومات المتوفرة لمركز الميزان إلى أن لائحة الاتهام الموجهة ضد المواطنين الأربعة تضمنت فعل التخابر لصالح سلطات الاحتلال الإسرائيلي وذلك خلافاً لما نصت عليه المادة (١٣١) من قانون العقوبات الثوري الفلسطيني، وفي الوقت الذي يتواجد فيه المحكوم الأول داخل سجن الكتيبة، فر المحكومون الثلاثة إلى داخل دولة الاحتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يعبر عن قلقه إزاء استمرار العمل بعقوبة الإعدام من قبل جهاز القضاء في فلسطين، خاصة مع تزايد التوجهات الدولية نحو إلغاء عقوبة الإعدام لما فيه من مس حقيقي بكرامة الإنسان.

وفي الوقت الذي لا يقلل فيه المركز من خطورة الجرائم التي ارتكبتها المحكومين فإنه يذكر بأن قانون العقوبات الثوري الفلسطيني لا تتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة، الأمر الذي يضاعف القلق من اصدار هكذا أحكام كونها غير رجعية ولا يمكن إعادة معالجتها إذا ما تبين أن هناك أدلة جديدة تثبت براءة المتهمين.

غزة، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير، تصاعداً كبيراً في استمرار حالات إصابة الأطفال، وحالات الاعتقال واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني، ويشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة ويؤثر بشكل كبير على حقوق الأطفال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة ويرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع - ولم يزل- تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان يستنكر اعتقال النائب قفيشة والوزير الجعبري وتفاهم معاناة المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية ويدعو إلى أوسع حملة تضامن معهم

اعتقلت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة الواحدة من فجر يوم الأحد الموافق ٢٤/٠١/٢٠١٦ كلاً من: حاتم رباح رشيد قفيشة، (٥٦ عاماً) النائب في التشريعي عن حركة حماس، وعيسى خيرى عيسى

أوقات النزاع المسلح، والآلية التي ترفع بها التقارير من الجهات المشاركة في متابعة الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال والسياق الواجب التعامل به، بالإضافة إلى بعض التعاريف الخاصة بالطفل.

من ثم يستعرض التقرير مجمل الانتهاكات الموجهة لحقوق الأطفال خلال العام ٢٠١٥ في قطاع غزة. ويأتي هذا التقرير في إطار دور المركز في رصد وتوثيق حالات استهداف الأطفال، كطرف غير رسمي لعمليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة.

ويورد التقرير أبرز الأحداث التي تم رصدها وتوثيقها خلال العام مدعومة بإفادات شهود العيان الذين عايشوا تلك الأحداث، والتي تدور حول نوعين من الانتهاكات، هما:

١- **القتل والتشويه**، بحيث يشير التقرير إلى سقوط (٧) أطفال قتلى، و(٢١٣) مصابين، نتيجة تعرضهم لأحداث مرتبطة بشكل أو بآخر بالصراع مع قوات الاحتلال من خلال الأجسام المتفجرة والاستهداف المباشر بإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال.

٢- **الاعتقال**، حيث يفيد التقرير نفسه إلى اعتقال (٣٤) طفل من قبل قوات الاحتلال خلال الفترة نفسها، من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والأطفال الذين يفتربون من سياج الفصل بهدف العمل أو حتى التنزه واستكشاف المناطق. ويظهر التقرير استمرار انتهاكات حقوق الأطفال المرتبطة بالنزاع المسلح في قطاع

يحميهم من برودة فصل الشتاء، تلك الأوضاع تلحق بهم أذى جسدي ونفسي شديد وتشكل خطراً بعيد المدى على أوضاعهم الصحية ولا سيما الأسرى المرضى منهم.

ويواصل المعتقل محمد أديب أحمد القيق (٣٣ عاماً) إضرابه عن الطعام لليوم (٦١) على التوالي، احتجاجاً على اعتقاله إدارياً والمعاملة القاسية التي تعرض لها داخل مركز تحقيق الجلمة، على الرغم من محاولات سلطات الاحتلال تغذيته قسرياً، ما أدى إلى تدهور حالته الصحية والتي نقل على إثرها إلى مستشفى العفولة، كما تشير المعلومات أن حالته الصحية أضحت في عداد الخطر الشديد حيث لا يقوى على الحركة أو الحديث.

كما يواصل المعتقل كايد فوزي يوسف أبو الريش (٤٥ عاماً) من سكان مخيم العين في محافظة نابلس، لليوم (١٢) على التوالي احتجاجاً على تجديد اعتقاله إدارياً للمرة الثالثة على التوالي، وكان قد خاض إضراباً سابقاً عن الطعام لحوالي شهر وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٨/٥ ووعده سلطات الاحتلال بإنهاء اعتقاله الإداري غير أن ذلك لم يتحقق.

كما يواصل المعتقل الأردني عبد الله أبو جابر إضرابه عن الطعام لليوم (٢٩) احتجاجاً على ظروف احتجازه ومطالباً بأن يمضي بقية حكمه في السجون الأردنية أو أن يفرج عنه بعد أن أمضى ثلثي المدة (شليس). يذكر أن أبو جابر معتقل منذ عام ٢٠٠٠ وأصدرت محكمة اسرائيلية حكماً بحقه يقضي بسجنه ٢٠ عاماً.

الجعبري، (٤٨ عاماً)، الذي كان يشغل منصب وزير الحكم المحلي الأسبق. وسط استمرار إضراب ثلاثة من المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقالهم إدارياً، أو بسبب ظروف الاحتجاز والمعاملة.

مركز الميزان يعبر عن استنكاره الشديد لعمليات الاعتقال التعسفي التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين بما في ذلك قادة ونواب الشعب، واستمرار استخدام قانون الاعتقال الإداري في انتهاك واضح لمعايير القانون الدولي، واستمرار الانتهاكات بحق المعتقلين فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية.

هذا ويتعرض الأسرى الفلسطينيون إلى أوضاع هي الأسوأ على الإطلاق جراء تعمد إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية تجاهل أبسط حقوقهم الإنسانية في ظل البرودة الشديدة والأمطار والرياح التي تعصف بالمنطقة منذ مطلع الأسبوع الجاري. حيث لا يتوفر في أماكن الاحتجاز الحد الأدنى من وسائل التدفئة خاصة في معسكرات حوارة، وغوش عتسيون، وعوفر، بعد أن حولتها إلى مراكز للتوقيف. كما يعاني الأسرى المحتجزون في سجن النقب الصحراوي من أوضاع بالغة القسوة نظراً للأجواء الباردة والرياح الغابرة التي تميز المناخ الصحراوي عن غيره من الأماكن، كما أن الأسرى يقيمون فيها داخل خيم لا تقيهم برودة الطقس، هذا وتفاقم سياسة التضييق التي تتبعها تلك الإدارة كمنع إدخال الأغذية والملابس الشتوية وإهمال تهيئة أماكن الاحتجاز على نحو

على أن صمت المجتمع الدولي شجع ولم يزل سلطات الاحتلال على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة وبأن العدالة الغائبة لا يمكن أن تؤسس للسلم والأمن الدوليين بل ستؤدي إلى مزيد من الجرائم في ظل استمرار حصانة مرتكبيها.

*** **

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة يرحب بخطة بان كي مون
لمنع التطرف العنيف
ويدعو الحكومات العربية لإنشاء آليات
وطنية للرصد والتقييم وفقاً
لتوصيات الخطة

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بخطة العمل التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الأسبوع الماضي لمنع التطرف العنيف. ويرحب مركز القاهرة بصفة خاصة بإقرار الأمين العام للأمم المتحدة بأنه على مدى العقد الماضي كان هناك تركيز قوي على البعد الأمني لمكافحة الإرهاب، جاء على حساب الركائز الأساسية الأخرى لمكافحة الإرهاب، مثل احترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

لأكثر من عقد من الزمان، أكد الخبراء والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها مركز القاهرة، [١] أن احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب ينطوي على ما هو أكثر من مجرد القيمة الأدبية، وأن انتهاكات حقوق الإنسان تسهم إسهاماً لا يستهان به في عملية التطرف وصولاً إلى التطرف العنيف. وكما

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يعبر عن استنكاره الشديد لتصاعد عمليات الاعتقال التعسفي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، واستمرار العمل بقانون الاعتقال الإداري وحرمان المعتقلين من حقهم في المحاكمة العادلة، فإن يحذر من خطورة أوضاع المعتقلين المضربين وخطورة الأوضاع الناشئة عن الانتهاكات الإسرائيلية عموماً، ويحمل سلطات الاحتلال المسؤولية عن حياة وسلامة الصحفي المعتقل محمد القيق.

كما يشدد مركز الميزان على أن قوات الاحتلال تخالف أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في تعاملها مع المعتقلين، ولاسيما القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام ١٩٥٥، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٨، وقواعد القانون الدولي الإنساني.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يدعو لأوسع حملة تضامن مع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، فإنه يطالب المجتمع الدولي للضغط على دولة الاحتلال من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للمعتقلين داخل السجون الإسرائيلية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويذكر المجتمع الدولي بالتزاماته القانونية والأخلاقية تجاه السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية، ويؤكد

منع التطرف العنيف مع المعايير الدولية والتزامات حقوق الإنسان. تلك الآليات هي الضمانة الوحيدة لتنفيذ استراتيجية عالمية وشاملة للتصدي - على نحو كاف - للتهديد المتزايد الذي يمثله التطرف العنيف بكافة أشكاله.

انطلاقاً من هذه القناعة، قام مركز القاهرة باقتراح آليات للأمم المتحدة، جرى عرضها في حلقة عمل للخبراء بعنوان "حقوق الإنسان والتصدي للتطرف العنيف"، [٢] عُقدت في نيويورك بالتعاون مع منظمة "حقوق الإنسان أولاً" على هامش مؤتمر قمة الزعماء للتصدي لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) والتطرف العنيف في سبتمبر ٢٠١٥.

*** **

المجلس زيد بن رعد: الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان في العالم العربي سيئة للغاية

انتقدت جمعيات أهلية ومنظمات حقوقية دور "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" في العالم العربي حيث تشتعل حرائق الصراعات من ليبيا إلى اليمن، مروراً بسوريا والعراق، فيما وعد المفوض السامي الأمير زيد بن رعد بدعم إقامة آليات وطنية مستقلة لرصد الانتهاكات وحالات التطرف والكرهية، كما وعد ببحث الدول التي لم تُصدق على الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان على الإسراع باستكمال التصديق.

وفي تصريحات على هامش المؤتمر الذي أقيم يومي ١٢ و ١٣ يناير الجاري في الدوحة لتقويم دور مفوضية الأمم المتحدة

بين الأمين العام للأمم المتحدة، فإن "المتطرفين الذين يمارسون العنف يسعون أيضاً لتوظيف قمع أجهزة الدولة، وغيره من المظالم، في معركتهم ضد الدولة. وهكذا، فإن الحكومات التي تنحصر استجاباتها في التدابير الأمنية القمعية والإجراءات الباطشة بحقوق الإنسان وسيادة القانون ... تؤدي إلى توليد متطرفين أكثر عنفاً".

تشكل خطة عمل الأمم المتحدة دعوة غير مباشرة لبعض الحكومات العربية والأطراف الدولية الداعمة لها لمراجعة استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التي أثبتت على مدار العقد الماضي فشلها في احترام حقوق الإنسان، وكذلك في منع انتشار الإرهاب. وتماشياً مع خطة العمل، يؤكد مركز القاهرة مجدداً أن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بتأسيس كافة تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها الرامية إلى منع التطرف العنيف على احترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

تقضي إحدى التوصيات الرئيسية للأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء آليات وطنية لرصد و تقييم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنع التطرف العنيف؛ ولذلك، يدعو مركز القاهرة الحكومات العربية إلى إنشاء الآلية المذكورة بمشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، فإن تحويل خطة العمل إلى إجراءات ملموسة يستلزم إنشاء آليات دولية في إطار الأمم المتحدة؛ لضمان توافق الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى

والمسألة الثانية هي أن الدول العربية قطعت شوطا في التصديق على الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، غير أنه من حيث التطبيق لا يلمس المواطن العربي أثرا لتلك الالتزامات القانونية، كما أن الالتزام بالقوانين الدولية يتطلب تطوير التشريعات المحلية لتتواءم معها.

أما الثالثة فهي أن كثيرين يتطرقون لمسألة الخصوصية الثقافية للمنطقة العربية لكنهم يُغفلون أن أساس الإسلام هو المساواة بين البشر والتعايش بين الشعوب مصداقا لقوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

ومضى الأمير زيد بن شاکر شارحا "تطرق الإسلام لغالبية الحقوق الأساسية للإنسان بالمفهوم المعاصر لتلك المبادئ، كما ضمن حماية المستشفيات ودور العبادة، وإذا كان الصحابة الأوائل قد هاجروا إلى الحبشة طلبا للأمان، فكيف لا تُفتح الأبواب اليوم للاجئين ولا توفر لهم الحماية؟".

مضاي وتعرز

وجوابا على سؤال قال المفوض السامي إن المفوضية لا تستطيع فرض أي قرار على الدول التي لم تُصدق بعد على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان، لكنها تحضها على القيام بإجراءات التصديق، ونأمل من خلال التواصل أن تقوم الدول المعنية بتلك الخطوة.

وعن الحصار المضروب على مضاي في سوريا وتعرز في اليمن قال: "إننا ندين بشدة تلك الانتهاكات الجسيمة"، وعزا عدم الإشارة إليها في خطابه الافتتاحي في

السامية لحقوق الإنسان في العالم العربي، قال المفوض السامي: إن الأوضاع الراهنة سيئة للغاية، إذ لم تشهد المنطقة العربية في تاريخها القديم والمعاصر هذا المستوى من العنف والتشريد، فرغم التفاؤل الذي ظهر مع انطلاق الربيع العربي أدت الأحداث اللاحقة إلى مزيد من التوتر وتفاقت الانتهاكات وتراجعت الحريات وضربت المبادئ والقيم والتعايش الديني الذي تنعمت به هذه المنطقة منذ آلاف السنين، وما اعتبره أكثر غرابة هو ظهور أصوات تؤيد وتبرر مثل تلك الأعمال الهمجية.

وأكد أن من واجبه كمفوض سام أن يُنبه إلى ثلاثة مسائل رئيسية متصلة بحالة حقوق الانسان في العالم العربي تتمثل أولاها في أن ضمان الأمن واجب أساسي على كل دولة. وأضاف أن دول المنطقة تواجه اليوم تحديا جسيما في إطار مكافحة الإرهاب، إلا أن المعالجات والحلول الأمنية التي لا تُراعي حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف لن تعطي نتيجة إيجابية، كما أن التصدي للعنف والارهاب لن يُعطي ثماره ما لم تعالج جذوره الإجتماعية والثقافية، وخاصة في ظل وجود مناهج تعليمية تحض على الكراهية والتمييز ضد الآخر.

التنمية هي الانسان أولا

المفوض السامي شدد أيضا على أن أي رفاه اقتصادي أو معدلات تنمية تتحقق من دون أن يكون أساسها الانسان قد تُؤخر الحراك الشعبي فقط لكنها لن تقضي على أسبابه لأن الانسان لا يحيى بالطعام والشراب وحسب بل تحيى نفسه بالترسيم والحماية من الذل والقهر.

التي لم تتضمن بعدُ للإتفاقات الدولية على التخلي عن تحفظاتها وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية. وفي السياق، دعا ممثلو منظمات المجتمع المدني بشكل مُحدد المفوضية السامية لحقوق الانسان إلى دعم الجهات الفاعلة في المجتمعات المدنية العربية بُغية حماية حقوق الانسان في جميع أنحاء المنطقة، وحثوا على "إشراكها في برامج الأمم المتحدة لحقوق الانسان".

كما دعا المتحدثون في المؤتمر المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان إلى العمل على جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الانسان وإيلاء مزيد من العناية لإشراك هؤلاء الضحايا في إعداد برامج حقوق الانسان على الصعيدين الاقليمي والوطني وتنفيذها، إلى جانب حماية الأطفال والنساء واللاجئين والنازحين من التعديات والانتهاكات.

في المقابل، تطرق بعض ممثلي المنظمات والهيئات المشاركة إلى ضرورة زيادة الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية، بالإضافة إلى المساهمة بقدر كاف في تمويل المفوضية السامية لحقوق الانسان وصناديق التبرعات الإنسانية، وخاصة "صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب" و"صندوق الأمم المتحدة الإستئماني للتبرعات المعني بأشكال الرق المعاصرة".

مجاملات

أثناء جلسات المؤتمر، انتقد الدكتور موسى بريزات رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الطريقة التي تُعدُّ بها

المؤتمر إلى "ضيق الوقت"، كما أوضح أن المفوضية "جمعت المعلومات حول ما يجري في مضايا وأرسلتها إلى الجهات المعنية في الأمم المتحدة".

ولاحظ الأمير زيد بن رعد أنه بالرغم من التفاؤل الذي ساد في أعقاب انطلاق "الربيع العربي" قبل خمس سنوات فإن الأحداث اللاحقة دفعت المنطقة نحو مزيد من الصراع والتوتر، وبدل تعزيز حقوق الانسان زادت الانتهاكات وتقهقرت الحريات.

وردا على سؤال في شأن التداعيات المتوقعة مُستقبلا لتدهور أوضاع حقوق الانسان والحريات في المنطقة العربية، حذر من ظهور تنظيمات متطرفة في المناطق التي تشهد عنفا واقتتالا وغيابا لدولة القانون، ولفت إلى أن هذه التنظيمات "تدمر كل المكاسب الحضارية للأمة العربية وتقضي على الوثام الوطني والتعايش الديني اللذين ميزا تاريخ هذه المنطقة منذ آلاف السنين، فضلا عن ممارسات طفت على السطح بعدما خلناها امحت إلى الأبد وتجاوزتها البشرية مثل العبودية والتعذيب والقتل على الهوية والإستغلال الجنسي للنساء من الأقليات الدينية والعرقية".

جبر الضرر للضحايا

على مدى اليومين اللذين استغرقهما هذا المؤتمر الاقليمي بمشاركة ٢٥٠ منظمة وهيئة وطنية، طالب المشاركون بوضع آليات وطنية مستقلة لرصد حالات التطرف والكراهية وتقديم المشورة وبلورة الخطط للمكافحة والوقاية، إلى جانب حث الدول

سُيُقدّم ٤٢ منحة في ٣٥ دولة خلال السنة الجارية، بينما يوجد ٢١ مليون شخص من ضحايا العبودية والعمل القسري في العالم

اربعة عشر مليون طفل

كشفت متحدثون في المؤتمر أن ١٤ مليون طفل عربي في سن الدراسة لا يؤمّون المدارس حالياً، مما يُشكل انتهاكاً كبيراً لحقوق الإنسان. وأوضحوا أن هذا العدد يخص خمسة بلدان فقط.

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

خبر صحفي

الميزان يصدر تقريره السنوي الخاص بانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين للعام ٢٠١٥

(١٢٦) حالة استهداف تتسبب في مقتل

صياد وإصابة (٢٩) واعتقال (٧٣) آخرين أصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان تقريره السنوي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين للعام ٢٠١٥ في المنطقة المقيدة الوصول بحراً في قطاع غزة. وأكدت الحقائق والمعلومات التي يوردها التقرير وشهادات عدد من الضحايا وشهود العيان على مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضها حصاراً بحرياً خانقاً على القطاع، وإغلاق أوجه النشاط البحري في وجه الفلسطينيين بشكل عام والصيادين بشكل خاص، ومحدودية المسافات التي تسمح بها تلك القوات لممارسة النشاط البحري.

ومن منطلق سعي مركز الميزان لحقوق الإنسان لحماية وضمن احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني

التقارير الدورية عن حقوق الإنسان، مؤكداً أنها لا تقدم المعلومات الكافية على مدى سنوات، فيما وصف عمل الآليات الوطنية بـ "الروتيني الذي تغطي عليه المجاملات" بـغية تفادي الصدام مع الحكومات، مُستخلصاً أن هذه الآلية غير فعالة، ومقترحاً أن تُركز التقارير على قضايا محددة وواضحة بدل التوسع في السرد على نحو يُضيق القضايا الحساسة، مع ضرورة إصدار التقارير في الوقت المناسب.

من جهته، لاحظ الناشط الحقوقي عادل المدني الذي يعمل مستشاراً لمجموعة من جمعيات المجتمع المدني في جنيف أن المسألة الجوهرية في المطالب الكثيرة التي تُوجهها مكونات المجتمع المدني العربي إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتعلق بالتدريب والتأهيل والتعريف مُشدداً على ضرورة التواصل بين الطرفين لنشر الوعي بحقوق الإنسان وإقامة الشراكة المفيدة للجانبين.

أرقام مفزعة

قدمت سكرتيرة صندوق مَنح حقوق الإنسان لورا دولتشي كنعان خلال المؤتمر الذي انعقد في العاصمة القطرية أرقاما مفزعة عن ضالة الامكانيات التي توضع تحت تصرف ضحايا التعذيب، عن طريق صندوق الدعم المُخصص لهم والذي تأسس منذ ٣٥ سنة.

السيدة دولتشي كنعان أكدت أن الدعم الذي أتى من ثلاث دول عربية لم يتجاوز.. ٢٤ ألف دولار فقط.

كما أن صندوق دعم ضحايا العبودية الذي أنشئ قبل ٢٥ عاماً يُعاني من شح مماثل إذ

للصيادين خلال العام ٢٠١٥، تم خلالها قتل (صياد واحد)، وجرح (٢٩) صياداً، واعتقال (٧٣) آخرين، واقتادتهم إلى داخل دولة الاحتلال، وأفرج عنهم بعد عدة ساعات- عدا خمسة- كما أنها استولت خلال هذه الاعتداءات على (٢١) قارب صيد خلال (١٧) حالة، وخربت معدات للصيد كالشباك وكشافات الإنارة الخاصة بقوارب الصيد في (١٦) حالة.

ويظهر التقرير معاناة الصيادين الفلسطينيين من الحصار البحري وتضييق مساحات المناطق التي يسمح لهم فيها بالعمل والنشاط البحري منذ التاسع من أكتوبر من العام ٢٠٠٠، حيث منع الصيادون الفلسطينيون من الوصول إلى مسافة (٢٠) ميلاً بحرياً- المتاحة للفلسطينيين وفقاً لاتفاقات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام ١٩٩٣- وتراجعت تلك المسافة إلى (١٢) ميلاً بحرياً، ثم إلى ستة أميال بحرية، ووصلت في كثير من الأوقات إلى ثلاثة أميال بحرية فقط. وبالرغم من ذلك تستهدف تلك القوات الصيادين الفلسطينيين ومراكبهم ومعداتهم وتمنعهم من العمل في مسافات لم تتعدى المسافة التي تسمح لهم بالعمل فيها. وتحظر قوات الاحتلال عمل الصيادين في مناطق تقدر نسبتها بحوالي ٨٥% من المساحة التي تقرّها اتفاقية أوسلو وملاحقها، وتتعدى قوات الاحتلال ذلك إلى إطلاق النار المتكرر وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، واعتقالهم وتستخدم أساليب من شأنها أن تحط من كرامتهم

يواصل المركز نشاطه الدؤوب في عمليات الرصد والتوثيق لفضح الانتهاكات ومحاولة وقفها، وعلى طريق جبر الضرر ومحاسبة المجرمين، أعد هذا التقرير التوثيقي الذي يورد بشكل موجز تعريف المناطق مقيدة الوصول بحراً، وانتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الاحتلال من خلال تمهيد يبدأ به التقرير يصف من خلاله السياق التاريخي والحدود الجغرافية للمنطقة وموقف القانون الدولي الإنساني من ممارسات قوات الاحتلال. ويتناول التقرير أبرز الحوادث التي وقعت في المنطقة مقيدة الوصول في عرض البحر، والتي أعلنتها قوات الاحتلال كمناطق مسموح الصيد فيها حتى ستة أميال بحرية في العمق. ويرصد التقرير مجمل الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون في عرض البحر بطريقة منظمة وشبه يومية من خلال سرد أبرز تلك الإجراءات والممارسات التي تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما حصر الصيد في مسافة محددة، الأمر الذي يأتي في سياق الحصار المفروض على قطاع غزة، بينما تواصل تلك القوات ملاحقة الصيادين حتى ضمن هذه المساحة المعلنة.

ويركز التقرير على رصد وتوثيق الانتهاكات في هذا السياق التي وقعت خلال العام ٢٠١٥ (الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، مدعماً بالأرقام والإحصائيات والإفادات التوضيحية. حيث رصد وقوع (١٢٦) حالة استهداف

المدنيين ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة التي ترتكب بحقهم، والمركز يعيد التأكيد على أن قطاع غزة هو جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لا يمكن لها أن تغير من هذا الواقع الذي يفرض على قوات الاحتلال احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، الذي يلزمها ليس فقط بالامتناع عن ارتكاب انتهاكات، بل وبضمان احترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

ومركز الميزان إذ يعبر عن استهجانه لاستمرار صمت المجتمع الدولي وتحلله من التزاماته القانونية بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، فإنه يؤكد أن استمرار صمت المجتمع الدولي أسهم ولم يزل في تشجيع قوات الاحتلال على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، بل وفي عدم احترامها لقواعد القانون الدولي أو قرارات المجتمع الدولي بما في ذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بل وعرققتها لمهمات مقرري الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، الأمر الذي دفع بمقرر الأمم المتحدة الخاص بمسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة للاستقالة.

وعليه فإن مركز الميزان يجدد مطالبته المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالقيام بواجبها الأخلاقي والقيام بخطوات عملية

الإنسانية- كإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة في عرض البحر أثناء اعتقالهم وتوجيه الشتائم لهم- بالإضافة إلى تخريب معدات الصيد وممتلكاتهم والاستيلاء على قواربهم، وفي بعض الأحيان تفتح الزوارق الإسرائيلية خراطيم المياه بشكل كثيف تجاه مراكب الصيد (الفلوكات) التي يتركها الصيادون في عرض البحر مؤقتاً ويضعوا على جوانبها كشافات إنارة وينصبون شباكهم في محيطها بهدف تجميع وصيد الأسماك، مما يؤدي إلى إتلاف الكشافات ومولدات الكهرباء وأحياناً إغراق المراكب بشكل جزئي، وفي كثير من الأحيان ترتكب هذه الانتهاكات داخل الثلاثة أو الستة أميال المسموحة.

وفي خاتمة التقرير يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان استنكاره الشديد للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في عرض البحر، ويؤكد على أن حق الصيادين في ممارسة أعمالهم بحرية في بحر غزة هو حق أصيل من حقوق الإنسان، وأن قوات الاحتلال ترتكب انتهاكات منظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باستهدافها المتكرر للصيادين الذين يحرمون من مصادر رزقهم، كما يتعرضون للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية. وأن فرض مساحات مسموحة وأخرى ممنوعة هو أمر يخالف قواعد القانون الدولي ويهدف إلى إفقاد مئات الصيادين لمصادر دخلهم.

كما يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان مطالبته المجتمع الدولي بالتدخل لحماية

الإنسانية. حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير استهداف تلك القوات للصيادين ومنعهم من مزاوله عملهم من خلال حرمانهم من تجاوز ما مسافته (٦) أميال بحرية عن شاطئ غزة، واستهدافهم بشكل متكرر وإطلاق النار تجاههم وملاحقتهم بالزوارق الحربية المطاطية حتى شاطئ البحر. وفي هذا السياق رصد المركز خلال الفترة التي يتناولها التقرير وقوع (١٢٦) حالة استهداف للصيادين، أسفرت عن مقتل صياد خلال مزاوله عمله، وعن إصابة (٢٩) صياداً، واعتقلت (٧٣) آخرين، تم اقتيادهم إلى داخل إسرائيل، وأفرج عن معظمهم بعد ساعات فيما لا يزال (٣) منهم رهن الاعتقال، كما استولت خلال هذه الحوادث على (٢١) قارب صيد، وخربت معدات للصيد كالشباك وكشافات الإنارة الخاصة بقوارب الصيد في (١٢) حالة. ويشير التقرير إلى مهاجمة الطيران الحربي الإسرائيلي عدة مواقع في قطاع غزة، ما أسفر عن إلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما بثت عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم. وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (٢٩) حالة قصف صاروخي.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال والحجز التعسفي سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (٢٠٢)

لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يمثل جريمة حرب مستمرة.

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

خبر صحفي

مركز الميزان يصدر تقريره السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة، وارتكبت المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، خلال العام ٢٠١٥. يستعرض هذا التقرير أبرز الانتهاكات الإسرائيلية، ويلقي التقرير الضوء على النماذج الأكثر قسوة من جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان المدنيين في قطاع غزة، من خلال شهادات الضحايا وشهود العيان، فيما يرصد التقرير أبرز الهجمات التي أسفرت عن وقوع ضحايا.

يبدأ التقرير بخلاصة احصائية لمجمل الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المحددة، حيث قتلت قوات الاحتلال (٢٨) مواطناً من بينهم (٤) أطفال، وسيدة واحدة. بينما بلغ عدد الإصابات (١٢٧٥) مصاب، من بينهم (١٣٢) طفل، و(٩) نساء، وبلغ عدد المعتقلين (٢٠٢) معتقل، من بينهم (٣٨) طفل.

ويستعرض التقرير الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، التي تأتي في إطار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع وتحرم سكانه من حقهم في العمل وتنتهك جملة حقوقهم

المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها. مركز الميزان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. والمركز يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، تصل إلى حدود الجرائم ضد الإنسانية. ويجدد مركز الميزان مطالبته المتكررة للمجتمع الدولي بضرورة التحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين ومن أمروا بارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة. والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

*** **

الحلقة المفقودة في عملية السلام

في سوريا:

لا بديل عن توفر إرادة دولية جادة لإنهاء

النزاع والتصدي لقضيتي العدالة

وغياب المساءلة

فلسطينياً، من بينهم، (٣٨) طفل، و(٧٣) من الصيادين طاردتهم قوات الاحتلال في عرض البحر، و(٤٤) شخصاً تم اعتقالهم عند معبر بيت حانون (إيرز) خلال عودتهم أو خروجهم من قطاع غزة.

مركز الميزان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك جملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين. واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات، ومواصلة الاعتقالات السياسية والاستهداف المنظم لعمال جمع الحصى، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر رزق. والمركز يشدد على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهراً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلي قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز

المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء البلاد، وإلى جميع من هم في حاجة إليها، لاسيما في المناطق المحاصرة، فضلاً عن الإفراج الفوري عن أي محتجزين تعسفاً، وخاصة النساء والأطفال.

وتنفيذ ذلك، فإن القرار ينص على خارطة طريق مبدئية تتضمن جدولاً زمنياً طموحاً لإجراء محادثات سياسية في سوريا تحت إشراف الأمم المتحدة—استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه حتى الآن في جولات المفاوضات التي جرت مع المجموعة الدولية لدعم سوريا والتي بدأت في فيينا يوم ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ورغم أن القرار يضع إطاراً عاماً يُفترض أن يؤدي إلى إنهاء النزاع في سوريا، إلا أن إغفاله عن مسائل أساسية قد يفضي إلى أن تصبح كافة الجهود الدولية المبذولة حالياً مجرد جولة أخرى من المفاوضات التي فشلت في حل الأزمة، بما في ذلك الأهداف المعلنة الرامية إلى مكافحة انتشار الجماعات الإرهابية- مثل تنظيمي “داعش” والقاعدة وغيرهما- حيث لا يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى رؤية واضحة حول كيفية المضي قدماً في تنفيذ خطة السلام الواردة في القرار. في الوقت ذاته، يستمر المدنيون في تقديم ثمناً باهظاً؛ بسبب استمرار فشل المجتمع الدولي إما بسقوطهم قتلى أو بنزوحهم أو بجوعهم المستمر تحت الحصار.

طبقاً لتصريح رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا السيد سيرجيو بينييرو في ١٧ مارس ٢٠١٥، فإنه برغم اتفاق المجتمع الدولي على عدم جدوى الحل

يعتبر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ بالإجماع يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٥ تعبيراً عن إرادة وتوافق دوليين على المضي قدماً نحو تحقيق الحل السياسي الذي تحتاجه سوريا بشكل ملح. في الوقت ذاته، فإن المركز يعرب عن أسفه لعدم اشتغال المناقشات على الضمانات الأساسية لتحقيق العدالة، والمساءلة، وحماية حقوق الإنسان. حيث انتقد القرار أية إشارة حول كيفية التعامل مع الجرائم الماضية والمستمرة والانتهاكات اليومية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على يد مختلف الجهات المحلية والدولية في سوريا. إن تقاعس المجتمع الدولي عن الإقرار بأن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه دون محاسبة هو أمر يدعو للاستنكار.

إن القرار ينص صائباً على الالتزام التام لمجلس الأمن بسيادة سوريا “واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي”، وضرورة “حماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني”. بالإضافة إلى تشديده على “الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم وإعادة تأهيل المناطق المتضررة”. كما يطالب القرار بالوقف الفوري للهجمات الموجهة ضد المدنيين والمرافق الطبية، ووقف القصف البري والقصف الجوي العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان. ويدعو أيضاً جميع الأطراف إلى السماح فوراً—بوصول

وتحديد القيادات العليا في النظام السوري. كما يتضح العزوف الدولي أيضاً عن للتصدي لمسألة المساءلة في إشكالية إدراج جماعتين - على الأقل - ضمن جولة مباحثات مؤتمر الرياض للمعارضة، على الرغم من توفر أدلة جديّة على تورطهما في ارتكاب جرائم دولية. فمن غير المعقول أن تقوم الأطراف المسؤولة عن ارتكاب الجرائم ضد الشعب السوري على مدار خمسة أعوام، بقيادة البلاد إلى المستقبل الديمقراطي المأمول.

إضافة لما سبق، فقد التزم مجلس الأمن الصمت التام حيال طبيعة وحجم التدخل العسكري الأجنبي الحالي في سوريا تحت شعار مكافحة الإرهاب، حيث يشير عدد لا يُستهان به من الأدلة إلى ارتكاب القوات الدولية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين، وخصوصاً من قبل القوات الروسية في حلب. على المجتمع الدولي تنسيق العمل العسكري، في إطار قرار يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يحدد فيه مدى ونطاق التدخل؛ وذلك تجنباً لمزيد من الانتهاكات للقانون الدولي. إن أي قرار بشأن العملية السياسية في سوريا لا يأخذ في الاعتبار ارتفاع حدة القتال على الأرض يثير تساؤلات جديّة حول مصداقيته، وفعاليته.

لقد أبدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمجموعات المصنفة كإرهابية، استعداداً أكبر للتعاون ووضع مسؤولية الدول الأخرى في عين الاعتبار، وذلك من خلال التدابير التي تضمنها القرار ٢٢٥٣ والذي اعتمد في اليوم نفسه، بينما يتعاس-

العسكري لهذا النزاع، إلا أن تسليح الأطراف المتحاربة وتمويلها، وتدفق المقاتلين الأجانب، يدعم الوهم الخادع أن النصر العسكري ممكن. ويشجع على إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، بالإضافة إلى القوة المتزايدة التي تمنحها لهم الأسلحة. ونتيجة لذلك، "هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية متسقة للمحاسبة، وتوفير الإرادة اللازمة لتنفيذها على نحو فعال".

وخلالاً لقرارات مجلس الأمن السابقة حول سوريا، فإن القرار رقم ٢٢٥٤ يدعو كافة الدول إلى استخدام نفوذها لوضع حد للانتهاكات المستمرة، منوهاً إلى مسؤولية الدول الأخرى عن منع ارتكاب الجرائم الدولية. وفي هذا السياق، يُذكر مركز القاهرة بأن القانون الدولي يلزم جميع الدول بمطالبة كافة الأطراف التي ترتكب مخالفات أو انتهاكات جسيمة لقواعد أمرّة من القانون الدولي، بالكف عن تلك الأفعال وضمان احترام القانون الدولي. وينبثق عن هذا الالتزام واجب عدم الاعتراف بالأفعال المخالفة باعتبارها أفعالاً مشروعة، وواجب الامتناع عن تقديم أي دعم أو مساعدة من شأنها المعاونة في اقتراف الانتهاكات. وهو ما يوجب على الدول أيضاً اتخاذ خطوات إيجابية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وردعها، والمعاقبة عليها، والتحقيق فيها، وجبر الضرر الذي تتسبب فيه، بالإضافة إلى مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

إن العقبة الرئيسية التي حالت دون الوصول إلى حل سياسي في سوريا حتى الآن هي استمرار الانقسام الدولي حول مصير مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في سوريا

وصول المساعدات الإنسانية، واحتمالية فرض عقوبات على الأطراف المسؤولة عن حجب هذه المساعدات.

إن العالم يرتقب حزمة جريئة وشاملة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد حل للنزاع الدائر في سوريا، لاسيما أن الحل قصيرة الأمد وعسكرة أطراف النزاع بشكل متزايد لم تفض إلى أي نجاح. يجب على مجلس الأمن أن يعي جيداً الحاجة للتعامل مع الملفات الشائكة في سوريا من خلال خطوات أكثر وضوحاً نحو تحقيق السلام من شأنها ضمان محاسبة جميع الأطراف المنخرطة في النزاع. كذا فإن عدم تفعيل القرار على أرض الواقع -من خلال العمل على وقف الهجمات المستمرة ضد المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان- سيؤدي هذا القرار والمفاوضات التي تتبعه دون أي معنى حقيقي.

*** **

نطالب حكومة تركيا بالكف عن ترويع

المدنيين العزل

مرة أخرى تكشف حكومة تركيا عن وجهها الآخر الذي لا يمت للإنسانية بصلة، واقدمت مرة جديدة على ترويع المدنيين الأمنيين. حيث قصفت قرية شرانش العليا المسيحية والقرى الكوردية المحيطة بها التي توجه ساكنيها سيراً على الأقدام في ليل حالك الظلام وقارس البرودة الى مدينة زاخو.

ان هذا العمل الجبان المستنكر لايجب ان يمر مرور الكرام وعلى الحكومة الأتحادية ان تأخذ دورها في الرد المناسب

المجتمع الدولي- عن تطبيق أي شكل من أشكال الردع على الأطراف المتحاربة الأخرى، أو لوقف ارتكاب الجرائم. ذلك على الرغم من أن نظام الأسد يبقى المتسبب في وقوع الغالبية العظمى من الضحايا في سوريا، وفي استمرار تدفق اللاجئين والنازحين داخلياً. كما أن دموية القمع الذي تعرض له الشعب السوري - جراء مطالبته بالحرية والتغيير- وفرت أرضاً خصبة لازدهار التطرف في سوريا في المقام الأول، ولا تزال مسوغاً لاستمرار وجوده.

من جهة أخرى، فإن تجديد القرار الخاص بمرور المساعدات الإنسانية (قرار رقم ٢٢٥٨) والصادر في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، أعاد التأكيد على الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب السوري، لاسيما السكان الذين يقعون في المناطق المحاصرة، والذين يقارب عددهم ٤٠٠,٠٠٠ نسمة. لقد واجه القرار السابق بخصوص وصول المساعدات الإنسانية انتقادات واسعة بسبب استمرار سلطات النظام في منع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين وإلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. إن النص مجدداً على القرار نفسه دون تقديم ضمانات حقيقية للضغط على الأطراف المسؤولة عن السماح بوصول تلك المساعدات، وفي ظل عدم وجود آلية لمتابعة التقارير التي نص عليها القرار، يبدو دون جدوى؛ إذ ينبغي أن تتضمن آلية الرصد المنصوص عليها في القرار رقم ٢٢٥٨ صلاحية إصدار توصيات محددة بشأن أفضل السبل لتأمين

ابتدأ المؤتمر بالنشيد الوطني والوقوف دقيقة حداد على أرواح شهداء العراق تلاها قراءة تقرير الاعتماد والتصويت عليه مع اقرار جدول اعمال المؤتمر، ثم قدمت كلمة اللجنة التنفيذية التي ركزت على تطلعات الطلبة في اصلاحات حقيقية في وزارتي التربية والتعليم العالي وابعاد الحرم المدرسي والجامعي عن صراع المتنفذين مؤكداً على ضرورة تشريع قانون للاتحادات الطلابية لضمان حرية العمل الطلابي وعلى اهمية التنسيق المشترك بين الحكومة والوزارات المعنية والحركة الطلابية للمضي قدماً نحو نظام تعليمي عصر وحياة طلابية مزدهرة.

شارك في المؤتمر عدد من الضيوف ممثلي المؤسسات الحكومية والحركات والاحزاب السياسية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني، كما وردت مجموعة من برقيات التهئة التي باركت انعقاد المؤتمر متمنية النجاح لأعماله.

وتابع المنذوبات والمندوبين مناقشة اوراق المؤتمر (الواقع الطلابي - النظام الداخلي - التقرير الانجازي - المالي) والتي تم اقرارها مع التوصيات والتعديلات والملاحظات.

وفي جلسته الختامية وفي جو من الحرص وحب العمل الجماعي تم الترشيح والانتخاب وجرى انتخاب سكرتارية جديدة للاتحاد.

اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق
٢٥ كانون الأول ٢٠١٥

الدبلوماسي تجاه الخروقات المتكررة من قبل الحكومة التركية.

واذ ندين هذه الفعلة البشعة فأنا نطالب حكومة إقليم كردستان - العراق باتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لآيواء النازحين من قرية شرانش وحمائهم كمواطنين عاشوا في هذه الأرض الاف السنين، كما نطالبهم بأرسال المساعدات العاجلة الى المتضررين منهم.

وفي ذات الوقت نطالب حكومة تركيا ان تكف عن التدخل في الشأن العراقي وان تلتزم بالاعراف والمواثيق الدولية، وان لا تساعد بنشر الأرهاب في المنطقة وأن تبتعد عن تبني لغة السلاح لترويع المواطنين العراقيين بحجة ملاحقة حزب العمل الكوردستاني.

جوزيف صليوا سبي
رئيس كتلة الوركاء الديمقراطية

*** **

بلاغ المؤتمر العاشر لاتحاد الطلبة العام
في جمهورية العراق
تحت شعار :

(الاصلاح من أجل دولة مدنية ضمان لحياة
تعليمية وتربوية مزدهرة)

عقد في بغداد المؤتمر العاشر لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق يوم الجمعة ٢٥ كانون الأول بمشاركة (١٠٨) مندوبة ومندوب من بغداد والمحافظات في ظروف لازالت تتسم بالتعقيد نتيجة لسياسة المحاصصة الطائفية وارتفاع اشكال الارهاب وتفشي الفساد واستمرار تردي الاوضاع التربوية والخدمات التعليمية رافقها تضيق للحريات الطلابية.

جاء ذلك خلال لقاء اجراه مع رئيس كتلة الوركاء الديمقراطية النيابية جوزيف صليوا سبي في السفارة الهولندية ببغداد صباح الاربعاء ٢٠ كانون الأول ٢٠١٦

وقال فيسيلس ان سفارات الاتحاد الاوربي والمنظمات الدولية لا تستطيع ان تقدم شيء للأقليات العراقية، بسبب الخلافات وعدم وحدة وجهات النظر، مضيفاً ان سفراء الاتحاد الاوربي لم تكن لديهم القوة الكافية للدفاع عن حقوق الاقليات العراقية لعدم وجود الدعم الكافي من ممثليهم لتلك السفارات.

بدوره أيد النائب جوزيف صليوا ما جاء في كلام السكرتير الاول وطالب سفارات الاتحاد الاوربي وممثلة الامم المتحدة بالضغط على ممثلي جميع الاقليات بأن توحد كلمتها، ومطالبتهم بعدم تبعية الاحزاب الكبيرة الحاكمة التي اوصلت البلاد الى هذا الحال من اجل استحصال حقوق الاقليات المسلوقة.

واستعرض النائب جوزيف صليوا الاوضاع التي يعيشها ابناء المكون المسيحي وفي مقدمتها المشاكل التي يتعرض لها النازحون، اضافة الى مشكلة عدم اتخاذ قرار مناسب بشأن الموظفين المسيحيين المنسبين الى اقليم كردستان - العراق كما تطرق للقاء الى الخلل في تشريع قانون البطاقة الموحدة.

وطالب صليوا من ممثلي سفارات الاتحاد الاوربي بالضغط على الحكومة العراقية والكتل السياسية من اجل تعديل الدستور وفق رؤية ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وتساعد في ترسيخ قيم المواطنة، مؤكداً

استنكار هدم دير القديس إيليا وقصف كنيسة الطاهرة

اقدم تنظيم داعش الجبان على تنفيذ جريمة بشعة تضاف الى سجله الدموي وهدم مؤخراً دير "القديس إيليا" الذي يعود تاريخه الى اكثر من ١٤٠٠ عام، انها فعلاً جريمة تستحق الاستنكار والغضب والحزن.

ان هدم دير القديس إيليا جريمة لا تغتفر وهي تضاف الى سلسلة ستمرار عمليات تدمير ممنهجة للمواقع الأثرية التاريخية والحضارية لابناء شعبنا الكلداني السرياني الاشوري والارمني.

في ذات الوقت ندين في ذات الوقت اقدم قوات التحالف الدولي على قصف كنيسة الطاهرة في الموصل ونطالبهم بتحمل مسؤوليتهم وتحديد اهداف المجرمين بدقة وعدم استهداف المواقع التاريخية والاثرية. ونطالب الحكومة الاتحادية بالعمل سريعاً على تحرير الاراض المحتلة، وتحمل مسؤوليتها في حماية المواطنين واعادة النازحين الى ديارهم وتعويض المتضررين منهم

جوزيف صليوا سبي
رئيس كتلة الوركاء الديمقراطية
*** **

سفارة هولندا تبدي امتعاضها من فرقة الاقليات العراقية

ابدى السكرتير الأول- الشؤون السياسية في سفارة هولندا خودوفريد فيسيلس امتعاضه من عدم وحدة كلمة الاقليات العراقية، وعد هذا الامر بالمضر على حقوقهم في العراق.

وقد حضرت الندوة الدكتور هيام شاكر الناشطة في حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في ناحية العامرية وأكثر من ٣٨ شخص من النازحين من مخيم الأمل المنشود/١ ، و أيضا حضر الندوة الرابعة أكثر من ٥٧ امرأة من النازحين من مخيم الأمل المنشود /٢.

ثم قدم الأستاذ المحامي محمد عبد فياض و المحامي سبتي جمعة عباس نبذه عن حقوق النازحين من خلال القوانين التي تحميهم وتضمن حقوقهم والتأكيد على أهمية تسجيل النازح في دوائر الهجرة لضمان حقوقهم كنازحين، حيث إن أغلبية الحضور يجهل تلك القوانين والتعليمات للتسجيل في دوائر الهجرة. ثم فتح باب المداخلات والمناقشات من قبل الحضور وتم طرح الاسئلة المتعلقة بقضاياهم وكيفية الحصول على حقوقهم وضمانها وأجاب الزملاء المحامين من العيادة القانونية لمنظمتنا على أسئلة واستفسارات الحضور وتوضيح الخدمات والتسهيلات التي تقدمها العيادة القانونية للنازحين من استشارات تمثيل قانوني.

ومن الجدير بالذكر إن منظمة تموز عقدت ورشتين في يومي ١٥ و ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٥ احدها في مخيم الجامع A في صدر اليوسفية في منطقة البزيبز والأخرى في مخيم إكرام زوبع جنوب بغداد لتوعية العوائل النازحة بالحقوق القانونية لهم.

وفي ختام الندوة شكر الحاضرين أعضاء منظمة تموز للتنمية الاجتماعية على الجهود المبذولة لإقامة مثل هكذا ندوات واهتمامهم وتواصلهم مع النازحين وعلى

أهمية ان تتم هيكله القوات الامنية لتكون قادرة على حماية جميع المواطنين دون استثناء.

وأكد النائب جوزيف ان ابناء المكون المسيحي متمسكين في الارض وبالتالي ان النازحين الى الخارج سيعودون حتماً لو تم تطبيق القوانين التي تحترم حقوق الانسان وتحافظ على قيم المواطنة والانسانية

يذكر ان سفارة هولند وجهت دعوة الى رئيس كتلة الوركاء الديمقراطية النيابية جوزيف صليوا من اجل التباحث في الشؤون السياسية وتطورات وضع النازحين.

*** **

اختتام الندوات التثقيفية للنازحين

تحت شعار " لضمان حقوق النازحين "

اختتمت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع شبكة العيادات القانونية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ندواتها التثقيفية التي اقامتها يومي الأربعاء والخميس المصادف ٩-١٠/١٢/٢٠١٥ في مخيم الأمل المنشود ١ و ٢ في عامرية / الفلوجة تحت شعار (لضمان حقوق النازحين) ، افتتح الزميل علي غزال مسؤول العيادة القانونية في الانبار الندوات بالترحيب بالحضور والضيوف وقدم نبذة مختصرة عن نشاطات منظمة تموز والعيادة القانونية و خدمات العيادة القانونية المجانية التي تقدمها العيادة ضمن شبكة العيادات القانونية، وأشار الزميل أيضا إلى الخدمات والفئات و الشرائح المستفيدة والعوائل النازحة .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ بشأن "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج".

ومن المتوقع النظر بتأن في نتائج وتوصيات اجتماع الخبراء خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا، المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٦.

موخيسا كيتويي

الأمين العام للأونكتاد

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٥

*** **

٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل
الرقم البريدي ٦١-١١٥٥٩ مكتب بريد
الملك الصالح
بريد الكتروني:

aapso@idsc.net.eg

aapso@tedata.net.eg

website:www.aapsorg.org

فاكس: ٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)

تلغرافيا أفروآسيكو

تليفون ٢٣٦٢٢٩٤٦-٢٣٦٣٦٠٨١ (٢٠٢)

ا. إيمان عبد المقصود

تزويدهم بالمعلومات القيمة متمنين الاستمرار بعقد الندوات التثقيفية لهم.

*** **

إخطار

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

بودابست، ١١-١٣ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٦

يهدي الأمين العام للأونكتاد تحياته إلى الحكومات والمنظمات المعنية ويتشرف بإبلاغها بأن لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ستعقد اجتماع فريق الخبراء التابع لها للفترة الفاصلة بين دورتي ٢٠١٥-٢٠١٦ في بودابست في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وسيتناول فريق الخبراء على سبيل الأولوية الموضوعين التاليين:

- الموضوع ١: المدن الذكية والهياكل الأساسية؛
- الموضوع ٢: استبصار تطور التكنولوجيا الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيبحث الفريق المسائل المتعلقة بنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيناقش الاجتماع كذلك كيفية مساهمة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا مساهمة جوهرية في دورة

۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰